

تمات

هكذا « يذبحون » مرج ابن عامر

شق طرق واسعة في عمقه.

أيام زمان

جهدنا في البحث عن مخضرمين تنعموا بأيام المرح الهائلة ونهر فلسطين «المقطع» الذي مات وتحول لمجرى صرف صحي ومجمع للمياه العادمة... عند حافة النهر العتيق جلس أبو مصطفى القادم لزراعة أرضه بالحبوب ينتظر جرارا زراعيًا تهيدا لحرثها، أخذنا ننبش في أوراقه يروي: كان النهر عذبا وكنا نصطاد السمك ونسبح من الحر الفاظ.

«لم نكن نغادر المرح إلا في الشتاء وكنا نعمل في زراعة السمسم و البطيخ» يضيف وبت تجاعيد وجهه كأنها تنطق: كانت ثمار البطيخ تتجاوز في أوزانها العشرة كيلو غرامات بدون ري أو مبيدات كيميائية أو أسمدة أو مهندسين زراعيين أو حتى جرارات زراعية.

يخربون بيوتهم بأيديهم

يروى أبو محمد العوض أحد المزارعين القدماء والذي تجاوز الخامسة والستين: كنا نصدر البطيخ والشمام والسمسم لعدة دول مجاورة كالأردن وسوريا والخليج العربي، واستمرينا على هذا الحال عدة سنوات. يتساءل: هل يستطيعون اليوم إطعام جنين لو حدها؟ أم هل ستساعدهم البيوت التي يشيدونها في ملء أفواه الألوفاً «انهم يخربون بيوتهم بأيديهم» يعود بذاكرته العتيقة لوصف جنين ذات البساتين الكثيرة التي أشتق منها اسم المدينة. فقد كانت تحتل خيزًا كبيرًا يصل إلى أعماق منطقة السوق الحالية.

للمسؤولين رأي

يقول مدير قسم الرسم في بلدية جنين المهندس جهاد حنوننة: أن البلدية تتوسع في خرائطها الهيكلية من جهة الأراضي الجبلية بواقع 9٪ تقريبا وتضطر للتوسع داخل مرج ابن عامر بنسبة 5٪.

واستنادا لخريطة ضخمة يشير حنوننة إلى «الخط الأزرق» الذي يخصص بتحديد جنين عام 1993، فيما أتت مقترحات لمخططات إضافية. ويعزو سبب البناء في الأراضي الزراعية داخل المرح إلى غياب القانون واعدادات السكان عليه، بتشييد منازل دون أن تكون بحوزتهم تراخيص، أو يلجأون لطرق التفاوضية أخرى مثلما كان الحال في البلديات إبان الاحتلال الإسرائيلي المباشر. ولعل «القشة التي قصمت ظهر المرح» تعود إلى إنشاء ضاحية صباح الخير سنة 1976 وشق الطريق العسكري الاحتلالي الرابط بين شارعي حيفا والناصرة عام 1982 الذي شرع الباب أمام اعتداء المواطنين على الأراضي الزراعية.

تشير الهندسة في قسم التنظيم والبناء دينا حمدان إلى ضرورة تعريف الأراضي الزراعية بشكل واضح كي لا يستمر في استغلالها لأغراض السكن. لكن قانون الزراعة الفلسطيني في مشروع الذي لم يقر، اعتبر في فصله الأول أن «جميع الأراضي التي تستخدم للزراعة النباتية والحيوانية هي أرض زراعية». ويطالب المزارع علاء محمد بضرورة تحديد بند في قانون الزراعة لحماية مرج ابن عامر وسهل قباطية وغيرهما من أرض بشكل صريح من «عبث العابثين» كما أسماهم.

ضياح المرح .. مسؤولية من؟

يلقي مراقب قسم الأبنية في البلدية نعيم غزوي باللائمة على قرار مجلس التنظيم الأعلى للبناء المرقوم ب (3) والصادر في 4/8/1996 عن وزارة الحكم المحلي الذي شرع البناء في الأراضي الزراعية ووضع شروطا سهلة لذلك، فبإمكان من «يملك مساحة (600) متر مربع من أرض زراعية البناء على مساحة (180) مترا»، في وقت أكدت فيه مصادر الحكم المحلي في جنين أن قضية المرح مسألة طويلة عمرها 8 سنوات، ومرد الخلل «السكان الذين يستغلون غياب القانون وضعفه للبناء العشوائي غير المرخص» يضيف غزوي إلى تعمد الاحتلال الخلط في تعريف مفهوم الأراضي الزراعية حسب المخطط الهيكلي، فكان لا يفرق بقصد بين الأراضي الزراعية أو المخصصة للسكن منها. ويعزو سبب إقدام «مجلس التنظيم الأعلى» في الحكم المحلي على منح تراخيص في الأراضي الزراعية لمحاولة وقف الزحف الاستيطاني على الأرضي، ولعل الخطأ برأي غزوي يكمن في المفاوضات التي تطرقت لموضوعات وضع الأراضي.

أخطار بالجملة

يقدم غزوي أمثلة على تجريد سلطات الاحتلال الخارطة الهيكلية لجنين، فمنذ العام 1965 وحتى 1993 لم تتوسع جنين بشكل طبيعي وانحصر الامتداد ل 50٪ في وقت تحتاج فعلياً لأضعاف ذلك. يقول: اضطرت البلدية إلى التوسع في جهتي بلديتي قباطية وبرقين، ومنعت من الانتشار غربا بفعل وجود مستعمرات «جنين قديم» فيما تشكل الأحرار الحدود الجنوبية التي يمنع التوسع بها، ورغم ما جرى فإن التوسع في جهات معاكسة للمرج أدت إلى التهام أرض زراعية أخرى كالحال في منطقة الجابريات كون

جنين منطقة زراعية بكل جهاتها. يتابع: من الخطأ التوسع في المنطقة الشمالية التي ستؤدي لالتهام الأراضي الزراعية لكن مع ذلك فإن هناك مقترحا لضم مناطق في مرج بن عامر في الخارطة الهيكلية تتشكل في معظمها من أرض شاسعة رخيصة يمتلكها سكان بلديتي برقين وكفر دان.

مفارقة

يختتم: ما يشجع البعض البناء في الأراضي الزراعية أو بيعها يتمثل في ضعف الإنتاج الزراعي وعزوف البعض عن العمل في هذا القطاع والإغراءات المادية لبيع الأراضي التي يقوم بها سماسرة يذبحون المرح لقاء «حفنة من الشواقل» كما وصف المزارع إبراهيم حسان يتأسف كثيرا على بيع البعض لأراضيهم لقاء «ثلاثة شواقل» فقط للمتر المربع الواحد في منطقة خصبة. يصف ما حدث بالمأساة وبخاصة حينما يصبح سعر المتر المربع الواحد من الموكيت أو السجاد أكثر ثمنا بثلاثة أضعاف من الأرض!

ماذا يحدث؟

يعزو مدير دائرة الزراعة في المدينة المهندس حازم السوقي سبب الاعتداء على الأراضي الزراعية، ما يؤثر على طبيعتها، فالمنزل لا يقام وحده وإنما يحتاج إلى شبكات للمواصلات والخدمات أخرى تؤدي لضياع المزيد من الأراضي الخصبة.

ويرى مدير جمعية التسويق الزراعي في المحافظة مازن غنام أن عقد مقارنة بين منتجات المرح قبل العام 1985 وبعده، ستظهر حجم الكارثة التي حلت، إذ انعدمت المحاصيل التي كان يصدرها المزارعون، ولم يعد لها وجود، وأصبحت أجزاء من الأراضي مناطق سكنية في وقت باتت الإنتاجية الزراعية متدنية جراء الإغلاقات والطواق الاحتلالية والتجريف والمصادرة. وبلغت الأرقام فإن مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية تراجعت، بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، من (152.563) دونما عامي 94/95 إلى (568.510) عامي 96/97، في فلسطين كلها.

نهاية نهر

في أعماق المرح العامري يمتد نهر المقطع الذي حول بفعل سوء التخطيط وغيابه لمكرمة صحية، وكان في يوم ما من أهم الأنهار والسهول الساحلية، وتبلغ مساحة حوضه (1090 كم مربع)، ويشمل قسما كبيرا من الجزء الشمالي إذ يضم منطقة الجليل الأدنى وأحواض سهل البطوف ومنخفض طرعان، ويشمل مرتفعات الناصرة وجبل طابور وسهل مرج ابن عامر والشطر الجنوبي من سهل عكا وفي قسمه الجنوبي يحتضن جبال فقوعة الغربية وسفوح مرتفعات جنين وكتلة جبال أم الفحم وامتداداتها نحو الشمال الغربي حتى جبل الكرمل وحيفا. «تلك الأسماء باتت في معظمها أراضي محتلة إما عام 48 أو الـ 67 وما بقي منها تحول لأراض مدمرة نالت منها إجراءات الاحتلال، بهذه العبارة يشير المهندس الزراعي محمد سليم مناساة المرح. تقول مصادر الجغرافيا: كان متوسط التصريف السنوي للنهر 10 ملايين متر مكعب، ويمتد لسته وخمسين كيلو مترا باعتبار بداياته من سفوح جبال فقوعة شمال شرق جنين.

وقفه تاريخية

يفيد التاريخ بان المرح وإبان العهد الروماني كان يقع ضمن «فلسطين الثانية»، وهي ولاية ضمت شمال فلسطين، وعند الفتح الإسلامي أطلق عليه «جند الأردن» شأنه كالغور الشمالي وسهل عكا وكانت طبريا عاصمة له. ووصف د. احمد رافقت أستاذ الاستشعار عن بعد بجامعة النجاح المرح بأنه «موطن الذهب الأخضر»، فيما يعتبره آخرون «سلة غذاء فلسطين» أو «سلة الفصح».

حلول

الحل الذي يقرضه المنطق هو اللجوء إلى التوسع العمودي في البناء وتحويل البناء الأفقي الذي يفسح لتمدن الأرض الطيبة.

تنبيه

لن ينجو المرح من الاحتلال الذ قسمه لعدة قطاعات واستائر بمعظمه وانت آلياته قبل نحو ثلاثة أشهر على «جسر بسمة» الذي كان يربط شمال المرح بجنوبه مثلما أنشأ عدة خنادق ومطارات للتدريب العسكري بداية السبعينيات، فيما جاءت «هيئات أخرى» لتدمره كلابطريقته الخاصة لتتلاقى في هدف «ذبح» احصب بقاع العالم العربي بصمت مرعب.

22 تجمعاً سكانياً تصله الكهرباء

عن تقديم خدمات كهربائية تكون اساسا في أي منشأة صناعية، وعن هذا يشير راغب الاحمد ان هناك وعودا اسرائيلية بشأن زيادة الكمية لتتناسب مع احتياجات المنطقة المستقبلية.

(80) الف مواطن

الكهرباء القطرية التي انارت (22) تجمعاً سكانياً في منطقة طوباس تقدم الكثير من الخدمات وتفتح ابوابا من التطور في منطقة كانت دائما مهمشة وعن ذلك يقول مطيع دعيبس رئيس

بلدية الزبادة العضو في اللجنة التحضيرية لكهرباء منطقة طوباس ان الكهرباء تخدم ما يقارب (80) الف نسمة، فإضافة الى انارة التجمعات السكانية فان التوقعات ان يتم رفع قدرة الخط الرابط ليكون كافيا للاستخدام الصناعي والزراعي والتجاري. ويضيف دعيبس ان المنطقة كانت تعاني من تكاليف باهظة لأسعار الكهرباء بسبب توليدها من خلال محركات الديزل وما يترتب على ذلك من ارتفاع لأسعار السولار والصيانة والسكان كانوا الضحية الأولى لأنهم وحدهم مع البلديات يتحملون الاسعار العالية للكهرباء.

تغييرات مستقبلية

ومن جهة ذكر دياب ابو خيزران رئيس بلدية طوباس ورئيس اللجنة التحضيرية للمشروع ان اللجنة كانت تقوم بدور مكمل وحلقة وصل بين المجالس البلدية والجهات المسؤولة الأخرى كوزارة الطاقة والتشيكيون الذين نفذوا المشروع. وعن فائدة المشروع يضيف إنه في حال وجود نوايا طبية وجهة تستلم المشروع وتديره بشكل فعال فإن المنطقة سوف تتغير كليا وسوف تؤدي التغييرات بمجملها الى تغييرات اقتصادية وتنموية كبيرة في منطقة تعرف بقدراتها الكبيرة والغير مستغلة.

وعن مظاهر التطوير المستقبلية قال ابو خيزران ان المنطقة بحاجة الى استغلال صناعي والكهرباء هي وسيلة اولى وأساسية ومن خلالها يمكن ان يكون صناعات تحويلية للمواد الزراعية التي تشتهر بها المنطقة، كما يمكن أن تعمل آبار الماء بالكهرباء الامر الذي يؤدي الى ترخيص لأسعار الماء وبالتالي تطوير زراعي بفضل المساحات الزراعية الواسعة. المثال الثالث الذي يضر به ابو خيزران يتعلق بالزراعة ايضا حيث يضيف ان الزراعة بحاجة الى برادات كبيرة لتخزين الخضراوات والفواكه وهذا يقود الى توفير الكثير من الاموال ويتجنب المزارعون الخسارات المتكررة.

انقاذ البلديات

ويشير دياب ابو خيزران الى ان المشروع انفذ البلديات والمجالس البلدية من الاغلاق بسبب الديون التي تترتب على استخدام الديزل في تشغيل محركات الكهرباء. ويقول مثلا بجمل الديون المترتبة على بلدية طوباس (200) مليون شيكل وذلك ثمن محروقات وهذا ادى الى عبء كبير على موازنة البلدية الامر الذي قاد الى تهيش المشاريع التطويرية على حساب الكهرباء.

وعن الشروط التي وضعتها الشركة الاسرائيلية يقول ابو خيزران انها شروط عامة ولا تعتبر مجففة بحقنا وهي شركة تجارية تريد ان تضمن ان تصل مستحقاتها المالية بالترديج، لكنه يضيف ان الطرف الاسرائيلي قام باستغلالنا وذلك بان منع الكوادر الفلسطينية من العمل في منطقة تياسير وقامت بذلك شركات اسرائيلية ما ادى الى ان ندفع ثمنا مضاعفا لهم.

رضا تام

التشيكيون وهم الجهة الداعمة لهذا المشروع حيث قدموا ما يقارب من (4) مليون دولار امريكي بموجب اتفاقية وقعت عام (1997) راضون تماما لانجاز هذا المشروع رغم المشاكل والصعوبات الكبيرة وعن دورهم الذي لعبوه اضافة للتمويل يقول السيد زكي عفانة انهم كانوا يشرفون على مراحل المشروع بجانب وزارة الطاقة وأنهم شعروا في النهاية ان المشروع كان «في محله» وودعا بتقديم المزيد من المشاريع.

بقي ان نقول ان الشركات الاسرائيلية هي شركات تجارية وحتى ان كانت تتحكم بالطاقة والتي هي اساس الصناعة والتطوير فلا بد من وجود محطات توليد فلسطينية كما في غزة حتى نحقق استقلالا ذاتيا مكملا للاستقلال الوطني الذي ننشده ومع ذلك فإن الموقف ليس بحاجة الى مزيد من الوقوف مكتوفي الايدي فوجود الكهرباء حري بنا تشجيع الصناعة ودعم مشاريع التنمية ونشر الوعي الجماهيري بمقدار الفائدة التي يمكن ان نجنيها من وصول الكهرباء لتجمعات قروية صغيرة تملك امكانيات التصنيع بمواردها الاولية.

زحف سكاني نحو رام الله

والخليل وبيت لحم لخدمة أهالي هذه المدن وضرورة خلق فرص عمل لأهالي الشمال، ليطوروا أنفسهم ومدنهم وبناهم التحتية وذلك بوضع ميزانيات واضحة وعادلة بين المحافظات ليظل كل شخص في مكانه ويخدم مدينته».

ومن ناحية اقتصادية، اعتبر الدكتور محمود الجعفري، أستاذ في جامعة القدس، أن هذا التمرکز في المدينة قد جمد اقتصاد المدن الأخرى، فمعظم البنوك والمؤسسات التجارية نشطت في رام الله على حساب المدن الأخرى. كما أن قطاع الإسكان قد ضرب في مناطق أخرى بينما نشط في رام الله بالإضافة إلى هجرة الكثيرين من المستثمرين وممولي المشاريع إلى رام الله، حتى التجار الصغار في القدس قد انتقلوا إليها بعد نصب الحواجز الاحتلالية التي سجنحت المدينة اقتصاديا بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الأراضي

ومستوى المعيشة وبرزت ظاهرة الشقق السكنية والأبراج الشاهقة».

ولهذا الاكتظاظ مخاطر من ناحية اجتماعية أوردتها الدكتور صباغ قانلا «إن تجميع كفاءات المجتمع الفلسطيني في مدينة واحدة يؤدي إلى تجهيل المدن الأخرى، 33٪ تقريبا من سكان رام الله هم من الأكاديميين المثقفين. كما أن هذا الزحف والتوسع عشوائي دون تخطيط مسبق وهذا ما يؤدي إلى ضغط البنية التحتية وشبكة الكهرباء والماء والمجاري والقمامة وحتى المدارس والمستشفيات التي باتت مكدسة ولكنه أبدي ارتياحا من عدم بروز بعض الظواهر التي تقترن عادة بالاكتظاظ السكاني مثل ظهور مدن الصفيح وهي مدن تقام على هوامش المدينة يسكنها الفقراء المهمشون وعدم تفشي الجريمة والقتل والمخدرات».

هل ساهمت الهجرة في تنمية وازدهار رام الله؟

دكتورة هديل القزاق اعتبرت ما يحدث في رام الله مجرد شيء مظهري وان لا تنمية حقيقية على أرض الواقع وفسرت رأيها هذا بقولها: رام الله مدينة شبه مفرغة من المصانع والمزارع قياسا بعدد السكان فكل ما يوجد في رام الله، هو مجرد مؤسسات يمكن نقلها من مكان إلى آخر، فالتنمية هي عبارة عن مكاسب تتوزع آثارها على المجتمع بأكمله وليست مؤسسات وما يحدث في رام الله هو توسع ونمو مظهري ولا يأخذ شكل المشاريع الاقتصادية الحقيقية التي تستخدم مدخلاتها المحلية وتنتج مخرجات تفيد المجتمع فمعظم الشركات تأخذ النمط الاستهلاكي ونمط الاستيراد فمصانع الحليب مثلا تستورد الحليب الجاهز من إسرائيل وتقوم بتصنيعه في مرحلة إنتاج متوسطة وليست مرحلة إنتاج مواد أولية، فالتنمية إذا لم تظهر آثارها على المجتمع وتساهم في بنائه لا تعتبر تنمية.

كما اعتبر الدكتور الجعفري «مظاهر الكثافة السكانية مظاهر مصطنعة وانه بمجرد الوصول إلى استقرار سياسي وتلاشي الحواجز العسكرية بين المدن ستنتعش المدن الأخرى وتعود رام الله إلى مكانتها الأولى، فكل من في رام الله هم مستاجرون يمكن أن ينتقلوا بسهولة إلى مكان آخر» وفي الختام لا بد لنا من التنويه الى أن رام الله مدينة استطاعت دمج واستيعاب الالوان الثقافية والاقتصادية المتعددة، حيث ظهرت فيها -ولو نسبيا بالمقارنة مع غيرها من المدن- حرية الفكر والتعبير، وهو ما ساعد الكثيرين في تحقيق ذواتهم، خاصة وان المتواجد في رام الله يشعر بحجم الحرية الشخصية والخصوصية التي تسود مجتمع هذه المدينة وهو ما جعلها مركزية على غيرها من المدن من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

أم أسامة قصة تحد

تقريبا عام 1982.

عمل في النجارة.

ويبدو أن هدى التي عاشت طفولتها في بلاد يعمل فيها الكبير والصغير، لا ترى الأمور كما يراها الناس من حولها بل تراها بعين مختلفة عن عيون الآخرين.

فمنذ الأشهر الأولى لزوجها كانت تقف مع زوجها في المنجرة وتساعده في كثير من أعماله.

لم يكن مثل هذا الأمر مستوعبا في القرية، إلا أن كل جديد في بدايته يبدو غريبا حتى تعاده عيون الناس وبعد ذلك يصبح عاديا غير لافت للنظر ثم يصبح بعد ذلك مقبولا ومانوفا.

ستوديوهان

نظرة الإكبار للعمل هذه تعززت لدى كل أفراد الأسرة واتسع نطاق أعمالنا نقول أم أسامة: ليصبح لدى الأسرة ستوديو في المدينة وآخر في القرية. وهذا الاستوديوهان يستوعبان عمل ستة من أفراد الأسرة. أم أسامة وزوجها وأربعة من الأبناء والبنات.

الزوج يعمل أحيانا في النجارة وأحيانا في التصوير. ففي موسم الصيف تكثر الأعراس ويصبح الطلب على التصوير كثيرا، فننقسم إلى قسمين كل قسم يذهب إلى مكان.

وعن بداية دخول أفراد الأسرة إلى ميدان التصوير يقول أبو أسامة: عندما صار يطلب التصوير كمصور للرجال ومصورة للنساء، فقد علمتني أم أسامة، لكنني في البداية كنت أتهب من التعامل مع الكاميرا، إلا أنني بدأت أتألف مع العمل شيئا فشيئا إلى أن اعتدته تماما.

شيئا فشيئا تعلم بقية أفراد الأسرة المهنة.

هذا العمل غير كثيرا من وضع الأسرة الاقتصادي. إذ استطاعوا أن يواجهوا كثيرا من الأزمات وأن يبنيوا بيتا جميلا يؤويهم وأولادهم.

روح المواجهة تحيا دائما في داخل أم أسامة. بإرادتها القوية ومبادرتها الخلاقة من اللاشء استطاعت أن تصنع شيئا عظيما، أن تسلك نفسها وكل أفراد أسرتها بتاهيل مهني يجعلها قريبة العين راضية ومطمئنة لمصائر فلذات أكبادها.